

بيان حصيلة شهر أيار: الشهر الأعلى في القتل تحت التعذيب، وفي قتل الأطفال

مقتل ٣٣٧٩ مواطناً
سورياً ينقسمون إلى
٢٦٦٣ مدنياً و٧١٦ من
المعارضة المسلحة..

أعداد القتلى من المدنيين ومن الجيش الحر خلال أيام الشهر: مقتل ٣٣٧٩ مواطناً سورياً ينقسمون إلى ٢٦٦٣ مدنياً و ٧١٦ من المعارضة المسلحة. بين المدنيين ٣٦٨ طفلاً و ٣٠٣ امرأة، و ١٣٤ تم تعذيبهم حتى الموت. أعلى شهر على الإطلاق في قتل النساء بمعدل ١٠ نساء كل يوم. قتلت القوات الموالية للحكومة السورية خارج نطاق القانون وذلك خلال عمليات القصف اليومية، والاعتقالات والمجازر وتعذيب المعتقلين حتى الموت إضافة إلى سقوط ضحايا من الثوار المسلحين خلال عمليات الاشتباكات ما شكل مجموعه في نهاية شهر أيار، ٣٣٧٩ مواطناً بينهم ١٣٤ شخصاً تم تعذيبهم حتى الموت. المعدل اليومي للقتل في هذا الشهر بلغ ١٠٩ مواطنين أي بمعدل ٥ أشخاص كل ساعة يموتون في سورية.

ينقسم الـ ٣٣٧٩ مواطناً إلى:

٢٦٦٣ من المدنيين

٧١٦ من الثوار المسلحين

من بين المدنيين الـ ٢٦٦٣ تم توثيق مقتل:

- ٣٦٨ طفلاً أي بمعدل ١٣ طفلاً كل يوم، وتكون نسبة الأطفال القتلى ١٦٪ من مجموع القتلى وهو مؤشر مرتفع جداً ودليل على منهجة وتعمد القوات الموالية للحكومة السورية قتل المدنيين.
- ٣٠٣ نساء، وتكون نسبة النساء القتلى ١١٪، وهي أيضاً نسبة مرتفعة جداً وتشكل دليلاً قاطعاً على استهداف المدنيين.

١٣٤ تحت التعذيب كل يوم ٥ أشخاص يتم تعذيبهم في مراكز الاحتجاز الرسمية والغير الرسمية حتى الموت.

من بين الضحايا ٧ مواطنين قتلوا إثر استهداف المناطق التي يسكنونها بالغازات الكيميائية، وجميعهم في ريف دمشق:

قتل ٣ مواطنين في حرستا بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٣

قتل اثنين في دوما بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٣

قتل اثنين في عدرا بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٣

كما شهد هذا الشهر مجزرة تحمل صبغة طائفية وتطهير طائفي حصلت في منطقة بانياس الواقعة في محافظة طرطوس.

تم توثيق ضحايا منطقة البيضا في بانياس: ٢٦٥ شهيداً بينهم ٤٢ طفلاً و ٢٨ سيدة، بتاريخ ٢/٥/٢٠١٣

تم توثيق ضحايا حي رأس النبع في مدينة بانياس: ١٩٨ شهيداً بينهم ٦٣ طفلاً و ٤٣ سيدة بتاريخ ٤/٥/٢٠١٣

وقد توزعت نسب الشهداء في شهر أيار بحسب كل محافظة على النحو التالي:
دمشق وريفها: ٧٤٤، حمص: ٥٩٧، حلب: ٥٣١، طرطوس: ٤١١، حماة: ٢٦٧، درعا: ٢٥٢، إدلب: ٢١٩، دير الزور: ١٢٩
الرقبة: ٧٧، اللاذقية: ٧٥، القنيطرة: ٤٤، الحسكة: ٣٠، السويداء: ٣.
ونحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونشير بهذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر، مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل. وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان أن أكثر من ٩٠٪ من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة و الإرهابيين».
٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث الموثقة تشكل أيضاً جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

إدانة وتحميل مسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجبر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال.
وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة رذات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج و إرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد و العشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية و السياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

